University of Benghazi
Faculty of Education Almarj

جامعة بنغازي
كلية التربية – المرج
ISSN 2518-5845

Global Libyan Journal

المجلة الليبية العالمية

العدد الخمسون / يناير / 2021

الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا
الحقائق، العوامل، الأسباب، رؤية للعلاج

د. محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم / كلية التربية أوباري/جامعة سبها– ليبيا

University of Benghazi
Faculty of Education Almarj

جامعة بنغازي
كلية التربية – المرج
ISSN 2518-5845

Global Libyan Journal

المجلة الليبية العالمية

العدد الخمسون / يناير / 2021

الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا
الحقائق، العوامل، الأسباب، رؤية للعلاج

الملخص :

تناقش هذه الورقة الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا وذلك من خلال عدد من الحقائق حول ذلك النوع من الهجرة، حيث تناول الباحث العوامل التي تحفز على الهجرة والتي تتمثل في عوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين، وعوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين، ثم العوائق المتداخلة بين المنطقتين، وأخيرا عوامل شخصية، كما ناقشت الورقة أيضا أسباب الهجرة غير الشرعية مثل الأزمات السياسية أو الدينية، وحب المغامرة في الأرض البعيدة لتحقيق أهداف ظاهرة أو خفية، وتشجيع الهيئات الرسمية للوافدين والنازحين، أو مثل العنف وما ينشأ عنه من هجرات إجبارية، وكذا الحروب والاضطرابات السياسية والفتن الطائفية، إلى جانب النمو السكاني، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية، وانعدم الديمقراطية وانتشار النظم الدكتاتورية، إلى جانب اضطراب أحوال الفرد وعدم تكيفه الأسري، أو مثل اضطهاد رجال العلم والفكر، كما استهدف الباحث الأسباب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والجغرافية أيضا للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ثم طرح الباحث أخيرا رؤية لعلاج هذه الظاهرة تتمثل في إحداث تنمية مستدامة في غرب وشرق ودول الساحل والصحراء الإفريقية تحديداً، وتعهد الدول الدائنة والصناعية الكبرى بالتنازل عن جميع مديونيات أو جدولتها للدول الأفريقية المدينة، أيضا زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية من خلال منظومة إصلاح سياسي واقتصادي تقوم بها الدول الإفريقية بغرض جذب الاستثمار، وأيضا إعطاء إفريقيا المكانة السياسية الملائمة على الساحة الدولية، كما خلصت الورقة إلى أن هناك عوامل وأسباب مؤثرة في تزايد الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا مع طرح رؤية للحد أو القضاء على هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الأفريقية غير الشرعية، أوروبا، الحقائق، العوامل ، الأسباب، رؤية للعلاج. الديمغرافية.

Abstract :

This paper discusses illegal African immigration to Europe through a number of facts about that type of migration, where the researcher dealt with factors that motivate migration, which are factors related to the region of origin of immigrants, factors related to the immigration reception area, and then the intertwining obstacles between the two regions, Finally, personal factors, as the paper also discussed the causes of illegal immigration, such as political or religious crises, the love of adventure in a distant land to achieve apparent or hidden goals, and the encouragement of official bodies for expatriates and displaced persons, or such as violence and the resulting forced migration, as well as wars, political unrest and strife. Sectarianism, along with population growth, as well as economic crises, the lack of democracy and the spread of dictatorial regimes, in addition to the disruption of the individual's conditions and his lack of familial adaptation, or such as the persecution of men of science and thought, as the researcher targeted the social, psychological, economic and geographical causes of illegal immigration to Europe. Finally, the researcher put forward a vision to treat this phenomenon represented in the creation of sustainable development in

western, eastern and Sahel and Saharan African countries in particular. Therefore, the creditor and major industrial sector by waiving all debts or scheduling them to African indebted countries, also increasing the volume of foreign investments through a system of political and economic reform carried out by African countries with the aim of attracting investment, and also giving Africa the appropriate political position on the international arena, as the paper concluded that there are factors And influential reasons for the increase in illegal immigration to Europe with a vision to limit or eliminate this phenomenon.

key words: Illegal African migration, Europe, facts, factors, causes, a vision for treatment.

المقدمة :

يعتبر الباحث أن الدراسة العلمية الدقيقة والفهم والاستيعاب السليم لظاهرة الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة تتطلب معرفة دقيقة لأسبابها ودوافعها من أجل الوقوف على آثارها التي تترتب عليها سواء كانت هذه الآثار إيجابية أو سلبية، إذ إنها ظاهرة متعددة الجوانب ومتشعبة الأبعاد ومتداخلة الأطراف الداخلة والمؤثرة فيها سواء كانت آثارها على البلدان المصدرة لها أو المستقبلة لها أو بلدان العبور أو على المهاجر نفسه، وهذه الأسباب منها الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والنفسية والشخصية والجغرافية والديموغرافية، أو الثقافية والصحية.

هذا وسيناقش الباحث هذا الموضوع من خلال عدد من النقاط الأساسية كما يلي:

-حقائق عن الهجرة- العوامل التي تحفز على الهجرة- عوامل جذب الهجرة غير الشرعية- العوامل الاقتصادية المؤثرة في الهجرة- تهميش أفريقيا في ظل العولمة الاقتصادية- أسباب الهجرة غير الشرعية- الأسباب الاجتماعية والنفسية- الأسباب الجغرافية- رؤية الباحث لعلاج الظاهرة.

مشكلة البحث:

مما لاشك فيه أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي برزة بوضوح آثارها على مناطق الإرسال والعبور والاستقبال، وما يعانيه المهاجر الإفريقي نفسه من صعوبات في هذه الرحلة الشاقة من اجل تحقيق أهدافه الخاصة للوصول إلى أوروبا أو الضياع في الصحراء أما الموت في البحر المتوسط أو القبض عليه من غفر السواحل، كما أن ما تعانيه مناطق العبور من إقامة المهاجرين غير الشرعيين له أثارة على المجتمع مما دفعنا إلى دراسة هذه الظاهرة القديمة المتجددة بصورها الحديثة المروعة في موت شباب إفريقيا من اجل تركة لوطنه وطلب العيش في دول أوروبا، وما تحدث هذه الظاهرة من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية بين دول العبور ودول الاستقبال، وما زادنا اهتمامنا بأن أبناء ليبيا شقوا طريق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عن طريق البحر وحدوث كوارث إنسانية بين الأسر الليبية جراء تقليد الشباب الإفريقي في الهجرة غير الشرعية وما تعانيه هذه الدول من عنف وصراعات ناتجة هذا النوع من الهجرة.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي ترق المواطن الإفريقي وكذلك الأوروبي ومواطن بلد العبور من انتحار الشباب يومياً في الصحراء والبحر المتوسط من اجل عبورهم والبحث عن أهدافهم الخاصة، أو النجاة من المعاناة الاقتصادية والسياسية في بلدانهم الأصلية والبحث عن النعيم الافتراضي في أوروبا، كما أن عوامل الطرد في الموطن الأصلي وعوامل الجذب في دول أوروبا وطموحات الشباب الإفريقي في تحسين مستوى المعيشة لها أهميه في قرار الهجرة غير الشرعية، كما من أهمية البحث هو الوصول إلى علاج هذه الظاهرة أو الحد منها من اجل استقرار الشعوب في أوطانهم والدفع بهم إلى التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة، زد على ذلك حماية الشباب من استغلال المهربين وتجار البشر، كما أصبحت عملية تهريب البشر من أهم مصادر الدخل بالنسبة لشبكات المافيا في أوروبا وآسيا، زد على ذلك دول شمال أفريقيا ومنها ايضاً أن جسور قوية من التفاهم والتواصل قد ظهرت بين الشباب الليبي الذي يرغب طوعاً في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وبين العصابات المتخصصة في التهريب ودلك راجع للوضع الدي تعيش فيه ليبيا ناهيك عن عبور المهاجرين الفارقة غير الشرعية إلى أوروبا[1].

أهداف البحث:

- التعرف على حقيقة الهجرة غير الشرعية ومناطق الطرد والعبور والاستقبال.
- ما هي عوامل الجذب التي تدفع المواطن الإفريقي للهجرة غير الشرعية.
- التعرف على أسباب الهجرة غير الشرعية.
- التعرف على حجم الهجرة غير الشرعية وتنوعها.

مصطلحات البحث: تم اعتماد البحث على المصطلحات الآتية:

- الإحباط Frustration هو حالة تعاق فيها الرغبات الأساسية أو الحوافز أو المصالح الخاصة بالفرد أو اعتقاد الفرد أن تحقيق هذه الرغبات والحوافز أو المصالح صار مستحيلاً ، بمعنى آخر فإن الإحباط هو العملية التي تتضمن إدراك الفرد لعائق يحول دون إشباع حاجاته أو تحقيق أهدافه أو توقيع وجود هذا العائق مستقبلاً . هذا وتختلف الاستجابة للإحباط من شخص إلى آخر، والمقصود هنا الإحباط الخارجي البيئي الذي ينبع من البيئة الخارجية المحيطة بالفرد مثل الفقر أو الموانع البيئية الأخرى ، التي تشعر الإنسان بخيبة الأمل وتدخل الآخرين مما يؤدى إلى استحالة تحقيق الطموح المرتفع أو المثالي الذي لا يتناسب مع قدرات الفرد[2].
- الاتجاه Attitude : يعتبر الاتجاه دافعاً مكتسباً يتضح في استعداد وجداني له درجة ما من الثبات يحدده شعور الفرد ويلون سلوكه بالنسبة لموضوعات معينة من حيث تفضيلها أم عدم تفضيلها ، فإذا بالفرد يحبها ويميل إليها كان اتجاهه نحوها إيجابيا أو يكرها وينفر منها، إذا كان اتجاه نحوها سلبياً أما موضوع الاتجاه فقد يكون شخصاً أو جماعة أو شعب أو مدينة أو مادة علمية أو مذهباً أيديولوجيا أو فكرة ما.
- الطموح Aspiration هو المستوى الذي يتمنى الفرد أن يصل إليه أو يتوقعه لنفسه سواء في تحصيله الدراسي أو في إنجازه العلمي أم في مهنته اى أنه مستوى الأهداف التي يضعها الإنسان لنفسه متوقعاً تحقيقها . فكل فرد منا له مستوى طموح معين يضعه أمامه ويجتهد في تحقيقه وقد ينجح أو يفشل في ذلك ، ولا شك أن ذلك يعتمد على مدى كفاءته وقدراته واستعداداته وعلى مدى ملائمة الظروف الخاصة به وبالبيئة من حوله . ولا شك أيضاً أن مستوى طموح الفرد يعتبر وأفعاله يدفعه للكد والسعي وبذل الجهد حتى ينجح في تحقيق هدفه المنشود.
- السياسة policy مشتقة من كلمة السوس بمعنى " الرئاسة " وساس الأمر سياسة ، قام به ، والسوس هو أيضاً الطبع والخلق والسجية وكذلك تعنى السياسة إصلاح أمر الناس وتعنى الدولة ، والمدنية ، واجتماع المواطنين الذين تتألف منهم المدنية أو الدولة ، ثم تطور هذا المعنى وأصبح يعنى علم حكم الذلة ثم بعد الحرب العالمية الثانية أخذ معنيين المعنى الأول السياسة غرضها أو موضوعها يقوم على معرفة نظرية الدولة والمعنى الثاني هو معرفة نظرية السلطة وممارستها ، كما تعرف السياسة حالياً على أنها الشكل العام للعلاقات القائمة بين الفئات والقوى والأمم التي ترتبط مباشرة أو غير مباشرة بمظاهر السلطة وممارستها: إبراهيم عبد الرحمن ونصر عمارة، قضايا ومفاهيم سياسية اقتصادية واجتماعية .

المهاجر

1. حقائق عن الهجرة:

يرى الباحث أن هناك بعض الحقائق الأولية عن الهجرة والتي تتمثل في:

- أن حجم الهجرة داخل منطقة معينة يتباين مع درجات الاختلافات البيئية التي تتميز بها هذه المنطقة فإذا كانت الهجرة ناتجة عن عوامل إيجابية في منطقة الاستقبال وعوامل سلبية في منطقة الإرسال فإن تزايد الاختلافات بين الأقاليم والمساحات التي تتألف منها ستؤدى إلى زيادة معدلات الهجرة فعلى سبيل المثال إذا كانت الأجور في البلد المهاجر إليها مرتفعة بدرجة كبيرة والأجور في البلد الأصل قليلة جداً والفرق بينهما كبير فيؤدى ذلك إلى زيادة معدل الهجرة وبالطبع مع توافر فرص عمل في البلد المستقبل ويبدو ذلك بوضوح في الأقطار التي عمرت حديثاً كما في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وفى سيبيريا في القرن العشرين، وفى ظل هذه الظروف تظهر الفرص الكامنة لجذب المهاجرين نحو بعض الأقاليم لتعميرها، وقد يظهر جذب قوى ومفاجئ وكاكتشاف الذهب في كاليفورنيا أوالفضة في كلورا دو أو اكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي .

كما يساعد على حركة الهجرة توفر وسائل النقل وتأمين الاحتياجات والخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والسياسية والأمنية وما إلى ذلك من العوامل اللازمة لخلق المراكز العمرانية وعلى ذلك يقوم الرواد والمستوطنون الأوائل الذين حملتهم أولى موجات الاستيطان بتأسيس مراكز عمرانية ولا يعنى نهاية الاستيطان بالضرورة تناقص التباين المساحي، بل على العكس فإن التصنيع الذي يعقب الاستيطان عادة يعد من بين الاختلافات البيئية الأخرى التي تلعب دوراً مهماً في توجيه حركة الهجرة إليها، لأن ذلك يخلق فرص عمل أكثر للمهاجرين الجدد.

- أن حجم الهجرة يختلف باختلاف السكان وتنوعهم: ويعنى ذلك أنه كلما كان هناك تشابه كبير بين السكان سواء في الأصول العرقية أو المستوى التعليمي أوالد خل أو العادات والتقاليد والأعراف والقيم الاجتماعية أو الدين فيتوقع الباحث معدلاً أقل للهجرة، عما إذا كان هناك تنوع كبير، ذلك لأن هذا التنوع يساعد على وجود مجموعات من السكان تكمن لديها حوافز الهجرة مثل بعض الجماعات ذات المهنة الواحدة أو التركيب العرقي أواللغوي أو الديني الواحد.
- أن حجم الهجرة يرتبط بالقدرة على تخطى العوائق المختلفة فيما بين منطقتي الأصل والوصول، وتلك حقيقة هامة في اتخاذ قرار الهجرة والتغلب على العوائق التي تحول دون ذلك، فليس من السهل مثلاً حفر نفق أسفل سور برلين للهجرة ولا عبور الأطلسي إلى الأميركتين في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولذا فإن إزالة قيود الهجرة تؤدى إلى تشجيعها بدرجة كبيرة، كما حدث مثلاً بين دول السوق الأوربية المشتركة حيث انتقلت بينها أعداد ضخمة من العمال المهاجرين، ومن ناحية أخرى أدى فرض قيود بين البلاد المصدرة للهجرة وبين البلاد المستقبلية لها إلى نقص حاد في حركة الهجرة.
- أن الهجرة تتأثر بالتقلبات الاقتصادية إلى حد كبير : وتلك حقيقة بديهية axioms يمكن استنتاجها من تتبع تطور حركة الهجرة العالمية ذلك أن الدورات الاقتصادية تؤثر في حجم الهجرة وفى اتجاهها، ففي أثناء فترات التوسع الاقتصادي تنشأ صناعات جديدة وتتزايد فرص العمل أمام المهاجرين، وأن كانت أجزاء الدول تختلف في هذا الشأن حيث لا تتوزع فيها مشروعات التنمية بالتساوي ومن ثم فإنه في الوقت الذي تزداد فيه قدرة المناطق على جذب المهاجرين، تبقى مناطق أخرى راكدة نسبياً ويزداد التناقض بين العوامل الإيجابية في منطقتي الأصل والوصول. وتصبح العوامل السلبية في منطقة الأصل أكثر سوءاً، وفى فترات الكساد الاقتصادي تفشل بعض المشروعات حديثة النشأة ويتوقف البعض الآخر عن التوسع وتصبح العوامل السلبية في مناطق الأصل أقل تأثيراً في دفع السكان للهجرة.

- أنه إذا لم تفرض ضوابط صارمة للحد من الهجرة فإن حجمها ومعدلها يميلان للتزايد بمرور الزمن : وذلك لأن تزايد حجم الهجرة بمضي الزمن ينتج عن عدة أسباب أبرزها تزايد الفوارق البيئية وتقليل تأثير العوائق المتداخلة، لذا يرى الباحث أن التنمية والتصنيع والأخذ بأسباب الحضارة والخطط الموضوعية في كثير من الدول تزيد من التباينات الإقليمية، ومن الحقائق المعروفة في كل الدول النامية والمتقدمة أن الفوارق بين البيئات المختلفة سواء في الجوانب الاقتصادية أو العوامل المشجعة على جذب الهجرة تتزايد بوضوح بين الأقاليم، وعلى المستوى العالمي فإن الفوارق الاقتصادية بين الدول النامية أو ما يطلق عليها دول العالم الثالث والدول المتقدمة تتزايد بمرور الزمن حتى الآن، ويرتبط بذلك تزايد الفوارق بين السكان. هذا ويلعب التقدم التكنولوجي والتقني دوراً بارزاً في تقليل العوائق المتداخلة، حيث تصبح المواصلات سهلة وتكاليف النقل أرخص بالنسبة لمتوسط الدخل مما يساعد على تزايد حجم الهجرة، زد على ذلك أن عامل الهجرة ذاتها يزيد من معدل الهجرة ذلك لأن الشخص الذي هاجر مرة وقطع أسباب اتصاله بموطنه وأسرته وعشيرته من السهل عليه أن يهاجر مرة أخرى أكثر من الشخص الذي لم يسبق إليه أن هاجر من قبل.

كما يرى البعض أيضاً أن حجم الهجرة ومعدلها يتأثران بمستوى التقدم والتطور في القطر أوالمنطقة تأثيراً جذرياً، ذلك لأن الهجرة تعني الحياة والتقدم والبحث عن مستوى معيشي مرتفع بينما الإستيكانة وتحمل الفقر والحرمان ضرب من ضروب الركود والكسل والخمول، ففي الدول المتقدمة تنعكس الفوارق بين الأقاليم في مجال التنمية الصناعية والزراعية والتعليمية بين السكان، كذلك فإن العوائق المتداخلة في الهجرة تقل بالتقدم التكنولوجي والتقني والاقتصادي، وعلى ذلك فمن المتوقع أن نجد تيارات هجرة وافدة كبيرة للدول المتقدمة[3].

2. العوامل التي تحفز على الهجرة.

هذا وقد حاول " إيفريت Everett " في معرض حديثه عن نظرية الهجرة Theory of migration أن يحدد العوامل التي تحفز للهجرة وتؤثر في تياراتها فقسمها إلى الفئات الأربعة الآتية :

1- عوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين Area of origin

2- عوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين Area of destination

3 العوائق المتداخلة بين المنطقتين Intervening Obstacles

4- العوامل الشخصية Personal Factors

و الذي يحاول الباحثان طرحه هنا هو أن أسباب الطرد في كل من منطقتي الأصل والوصول تتباين لكل مهاجر أو من ينوى الهجرة وهناك اختلافات جوهرية وهامة بين العوامل المرتبطة بمنطقة الأصل وتلك المرتبطة بمناطق الوصول، فالسكان الذين يعيشون في منطقة ما يتمتعون بمعرفة مباشرة وطويلة بظروف منطقتهم ويستطيعون الحكم على مقوماتها الذاتية على خلاف العوامل المرتبطة بمنطقة الوصول ذلك لأن معرفة المهاجرين لمقومات هذه المنطقة قلما تكون دقيقة لأنها في الغالب تكون مبنية على سماع المهاجر عنها من الآخرين وليس رؤيتها أوالعيش فيها، ويمكن تلخيص ذلك كما يلي:

2.1 عوامل جذب الهجرة غير الشرعية:

من المعلوم أن أسباب الهجرة لا تتوقف عند عوامل الطرد، بل أن عوامل الجذب هي الأخرى لها دورها وآثارها في زيادة ظاهرة الهجرة باعتبارها ضمن العوامل المشجعة للهجرة وربما تكون هناك دوافع حقيقية أو تصورية أي يتصورها الفرد في خياله وفكره تؤثر في أخذه قرار الهجرة من عدمه[4]، كما تكمن أسباب الهجرة في توفير وسهولة التواصل بين دول العالم نتيجة لتطور وسائل الاتصال والمواصلات ونستطيع إن نلخصها فيما يلي :

- توفير فرص عمل في المجالات الصناعية والتجارية والخدمات حيث يكون الطلب على الأيدي العاملة متزايد وخاصتاً من ذوي الاختصاصات أو المهن الصعبة.
- ازدهار الوضع الاقتصادي لدي الدول المستقبلة للهجرة.
- التضاريس الطبيعية، ذلك لأن اعتدال المناخ والمناظر الطبيعية الخلابة غالباً ما تدفع الناس للهجرة طلباً للراحة والاستجمام حيث تتلاءم والبيئة الجغرافية والمناخ ودرجة الحرارة مع حالات الشيخوخة والحالات المرضية وغيرها.
- تقدم الوسائل الطبية والعلاجية في البلدان المتقدمة.
- أرتفاع الرواتب والأجور التي تمكن المهاجر من تحقيق طموحاته وأماله وتؤمن له مستقبله.
- الحصول على خدمات جيدة مثل التعليم المتقدم المواكب لمتطلبات التطور والتقدم المستمر[5] فيضطر المهاجر الإفريقي إلى مواجهة أخطار الصحراء وتحمل المشاقة والجوع والعطش والتعرض للتوهان أو الموت وسط الصحراء أو التعرض لأهوال البحر الأبيض المتوسط أو يتعرض لحرس الحدود والسجن في سبيل تحقيق رغباته وأمانيه حتى إذا ما تحقق له بعض رغباته شعر بالرضا عن وضعه الاقتصادي.
- إمكانية اللجوء السياسي وتوفير الحريات وإشاعة روح الأمل والاطمئنان والسكينة بعيداً عن الانقلابات العسكرية وانتشار الفوضى الذي يحول دون الإشباع المادي والمعنوي والتطلع إلى مستقبل أفضل، كل ذلك يعد من الأمور المحببة والدافعة للهجرة فضلاً عن إن أغلب الدول الأوربية لا تعرف القيود الاجتماعية التي توجد في الدول الإفريقية مثل العادات والتقاليد.
- التقدم العلمي والتكنولوجي وتحسين وتطوير وسائل المواصلات ورخصها براً وبحراً.
- انخفاض معدلات الخصوبة في الدول الأوروبية حيث أن أكبر تناقص في عدد السكان يوجد في إيطاليا وألمانيا.
- معاناة الشعوب الأوروبية من التقدم في السن الناتج عن ارتفاع متوسط العمر وقلة الخصوبة.
- توفير وسائل الاتصال الجماهيري من كتب ومجلات ودوريات وأفلام وبرامج تليفزيونيه وغير ذلك من العوامل التي تلعب دوراً مهماً في نقل التصورات والأفكار عبر الأقمار الصناعية واستخدام الكمبيوتر ووسائل الاتصال الهاتفية التي تحد من التباعد العاطفي بالنسبة للمهاجر مما يسهل اتصاله الدائم بمجتمعه الأصلي وكذلك وجود شبكة المعلومات الدولية " الانترنت و الفيس بوك ".
- وجود شبكات الهجرة غير الشرعية وهي عبارة عن مجموعة من العلاقات بين الأشخاص اللذين سبق لهم الهجرة وغير المهاجرين في الوطن الأصلي من خلال علاقات القرابة أو الصداقة أو الأصل المشترك.

- وجود وسطاء وأصحاب وسائل نقل برية وبحرية فقد تكونت شبكة من المهربين ومن معدومي الضمير من تجار البشر في بلدان الإرسال وبلدان العبور وبلدان الاستقبال مما زاد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية والسبب في تكوين هذه الشبكات هو الطمع والجشع والأنانية لدي هؤلاء العصابات من أجل الحصول على أموال طائلة من جراء مساعدة المهاجرين غير الشرعيين زد على ذلك وجود النصابين والمحتالين اللذين يستولون على مدخرات المهاجرين والمغامرين.
- استقبال الدول الأوروبية للمهاجرين غير الشرعيين ومنحهم إقامات وتوفير عمل لهم مما يشجع غيرهم على الالتحاق بهم[6]، وبذلك يمكن القول إن هناك العديد من العوامل والسباب التي ساعدة وتساعد على تدفق المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا إلى أوروبا من أجل البحث عن فرص عمل ومناخ أوسع وأرحب من الحريات والهروب من الضغوط السياسية والمعيشية والأضطهادات التي تواجهها شعوب القارة الإفريقية من حكوماتها من أهم العوامل التي تدفع بالمواطن الإفريقي إلى الهجرة غير الشرعية.

2.2 العوامل الاقتصادية المؤثرة في الهجرة

يرى أصحاب التفسير الاقتصادي إلى أن العوامل الاقتصادية على أنها هي السبب في حدوث ظاهرة الهجرة باعتبارها عوامل طاردة في المجتمع المرسل أو المصدر لها مثل البطالة والتضخم وقلة وجود فرص عمل[7]، وعلى الصعيد المقابل تعتبر العوامل الاقتصادية في الدول المستقبلة للهجرة من أهم عوامل الجذب سواء على مستوى الفرد أو الجماعة من أجل إيجاد فرص عمل أفضل ورفع مستوى معيشة المهاجرين[8]، حيث أن التباين في مستوى المعيشة للسكان الموجود بين الدول المرسلة والدول المستقبلة هو الدافع للهجرة حيث أن العديد من المهاجرين لا يرضون بأوضاعهم المعيشية في بلدانهم الأصلية أي أن عامل الرضا له أثره الواضح في ظاهرة الهجرة.

ولا شك في أن الفقر الشديد هو السبب الرئيسي وراء الهجرة، ففي بعض الأحيان تحدث مجاعة أو تنتشر الأوبئة نتيجة للفقر وعدم استطاعته الدول في مكافحة الأوبئة مما يؤدى بالسكان إلى التفكير في الهجرة حتى ينجو بأنفسهم من هذه الأوبئة، كما أن ظروف العمل السيئة تدفع الإنسان إلى مغادرة وطنه الأصلي سواء كانت هذه الهجرة داخلية أو خارجية مشروعة أو غير مشروعة[9]، حيث أن انخفاض مستوى المعيشة يقف حائلاً أمام المتطلبات الضرورية للإنسان وأسرته ولذلك يندفع إلى الهجرة تفتيشاً عن موارد رزق ليحقق أهدافه ويرفع من مستوى معيشته ومن المعلوم أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية لا تقتصر فقط على القارة الإفريقية، بل تمتد لتشمل الدول الواقعة في الشطر الجنوبي من الكرة الأرضية وذلك لأن هذه البلدان تعانى من ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة، وتنعدم فيها فرص العمل لدرجة أن الكثير من شباب هذه البلدان يعانون من الإحباط Frustration واليأس والقنوط من عدم الحصول على فرص عمل تكفى متطلبات حياتهم الأساسية أو اليومية، الأمر الذي يدفعهم إلى الهجرة إلى إحدى دول الشمال الغنى حتى لو كلفهم ذلك حياتهم، ولعل أبسط دليل على صحة مانذهب إليه من أن جميع وسائل الإعلام تنشر أخبار موتهم أثناء عبورهم البحار أو الصحراء، والهجرات الإفريقية غالباً ما تحدث نتيجة لعدم التوازن بين الموارد الاقتصادية في البلدان المصدرة للهجرة وبين متطلبات السكان من جهة أخرى، كما أن مقارنة عدد السكان في نيجيريا بالرقعة الجغرافية جعلها تعانى من زيادة عدد السكان كما تعنى من بعض المشاكل المعقدة داخلياً حيث تعي حالة من عدم الاستقرار نتيجة للتبعية الاقتصادية الدولية، حيث أن الدول المتقدمة تحاول تفتيت البنية الاقتصادية من خلال الشركات متعددة

الجنسيات التي تسعى دائماً إلى الاستحواذ على الثروات الطبيعية فيها فخيرتها وثروتها الطبيعية تذهب إلى البلدان المتقدمة لتزداد غنى وثراء على حسابها وتزداد هي تخلف وتتعمق التبعية وتستمر، كما أن " سيراليون " والمناطق المحيطة بها في غرب أفريقيا كانت منذ القرن السادس عشر مجالاً لنشاط الشركات التجارية البريطانية، ونتيجة لذلك فإن معظم هذه الدول في غرب أفريقيا تعد من بين تلك الدول التي لم تنل حظها من التقدم الاقتصادية، فضلاً عن اتجاه، Attitude العديد من هذه الدول إلى الحروب الأهلية وبالتالي عدم شعور المواطن الأصلي بالاستقرار والأمن فلم يجد بداً من أن يهاجر بحثاً عن الأمن والأمان، والاستقرار، وجدير بالذكر أن نشير إلى أن النزاع على المصالح الاقتصادية كالنزاع على المصادر والموارد الطبيعية من معادن وذهب وماس تسبب في نزعات في سيراليون والكنغو وأنجولاً مما زاد حق ظاهرة الهجرة[10].

ومن الملاحظ أن ما حققه الأداء الاقتصادي في القارة الإفريقية ما زال ضعيف جداً بالإضافة إلى ما يقابله من زيادة سكانية ونمو سكاني سريع الأمر الذي سوف يؤدى إلى مزيد من الأزمات التنموية وسيصعب حلها إذا استمرت بنفس الوتيرة.

هذا وقد صدر عن منظمة الوحدة الإفريقية أن معدل الزيادة السكانية ارتفع بنسبة 3.3% سنوياً وتراجع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ليصل إلى 645 دولاراً سنوياً عام 1992م مقابل 732 دولاراً عام 1980م، أما دول جنوب الصحراء فإنها أكثر تدهوراً حيث وصل دخل الفرد إلى 485 دولاراً سنوياً عام 1992م، مقابل 563 دولاراً سنوياً عام 1980م.

والجدول الآتي يوضح الفرق بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في بعض البلدان المتقدمة وبعض بلدان القارة الإفريقية وفقاً لبيانات عام 1997م[11].

البلدان المتقدمة	نصيب الفرد	البلدان الإفريقية	نصيب الفرد
بلجيكا	25000	أثيوبيا	100
النرويج	31250	مصر	790
الدنمرك	30000	تونس	1810
فنلندا	20580	بوركينا فأسو	230
ايرلندا	24990	غانا	390
بريطانيا	18710	مالي	220

هذا وللعولمة دوراً في زيادة الهجرة على اعتبار أن أخبار العالم المتقدم ودخل الفرد في هذا الدول ومستوى معيشته المرتفع، وتمتعه بقسط كبير من الحرية أصبح لا يخفى على أحد في القارة الإفريقية أو في العالم بأسرة بفضل العولمة وثورة المعلومات والاتصالات الحديثة والسريعة التي أمتاز بها عصرنا الحالي.

هذا ويرى الباحث أن هناك عددا من العقبات التي تواجه القارة الإفريقية تتمثل في:

أ- الفقر المدقع : تعتبر أفريقيا من أفقر قارات العالم حيث أن بها عدد كبير من السكان الذين يحصلون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم وهؤلاء يمثلون نصف سكان القارة الإفريقية تقريباً، ومن بين ثمانية وأربعين دولة أفقر دول العالم تشغل أفريقيا ثلاثاً وثلاثين دولة، وتأتى عشر دول أفريقية في المؤخرة.

ب- ولا شك أن أعباء الديون تعيق خطط التنمية حيث وصل مقدار الديون م 109.2 مليون دولار أمريكي في عام 1980م. إلى 350 مليون دولار أمريكي في عام 1999م، كما وصلت نسبة الديون الأجنبية وإيرادات التصدير إلى 215.6% في عام 1998م، بعد أن كانت 92% عام 1980م، بالإضافة إلى فوائد القروض كما أن هناك شروط للقروض ومجالات صرفها أما ما يسمى بالمعونات فلها شروط منها شراء بضائع من الدول المانحة حسب سوقها[12]، وتشير بعض الدراسات إلى أنه من الصعب التخلص من أعباء الديون حيث وصلت نسبتها إلى 220% ومن بين هذه الدول بوروندي وأثيوبيا وغنياً بيساو وسيراليون والصومال والسودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا، وقد اقترحت حلول ممكنة لمشكلة الديون ولكن التنفيذ تأخر في البلدان شديدة المديونية والأشد فقراً، وقد بذلت جهوداً كبيراً من قبل المؤسسات الدولية كصندوق النقض الدولي والبنك الدولي وأسفرت هذه الجهود إلى التنازل عن سبع ملايين دولار من ديون أفريقيا جنوب الصحراء وبقى 180 بليوناً، وعلى ذلك أصبحت الديون تشكل مشكلة للدول النامية بصفة عامة والدول الإفريقية بصفته خاصة وذلك حسب ما أكده كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة، وحسب ما أشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1996م[13]، وفي دراسة عن دور صندوق النقض الدولي في إدارة الديون الدولية لدول جنوب الصحراء الإفريقية أتضح أنه بالرغم من الجهود التي بذلها صندوق النقض الدولي خلال عقد الثمانينات، فإن الدول الإفريقية جنوب الصحراء ما زالت تواجه عدة صعوبات تعوق مشاريع التنمية، وما زالت الديون تثقل كامل الدول النامية بصفة عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة.[14]

ج – تقلص الاستثمارات : تبعاً لإحصاءات البنك الإفريقي للتنمية فإن معدل الاستثمارات أنخفض من 26.5% عام 1980م، إلى 19% بين عامي 1991م، 1998م، ثم ارتفع إلى 21% عام 1998م، والمتخصصين أشاروا إلى ضرورة المحافظة على معدل الاستثمار عند 25% أما خبراء لجنة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية الإفريقية نبهوا إلى ضرورة تقليل عدد السكان الفقراء إلى النصف في عام 2015م، كما لا بد من زيادة معدل الاستثمار إلى 33% من أجل إنقاذ أفريقيا من الفقر وبالتالي تقليل عدد المهاجرين منها هرباً من الفقر ولكن هذا الهدف بعيد المنال وذلك لأن الدول الغربية تعمل على أن تبقى أفريقيا غارقة في الديون والفقر فقطعت مساعداتها لإفريقيا عام 1992م، خفضت سبع دول غربية مساعداتها إلى إفريقيا إلى 20% ففرنسا وهي عضو في مجموعة الدول الصناعية السبع خفضت مساعداتها للتنمية إلى 32% منذ عام 1994م، هذا على سبيل المثال.

د- اعتماد الدول الإفريقية على تصدير منتجات زراعية أو مواد معدنية أولية بالإضافة إلى أن أسعار هذه المواد الأولية قد انخفض فأثر ذلك على الإيرادات الخاصة بتلك الدول الإفريقية.

هـ – تهميش أفريقيا في ظل العولمة الاقتصادية:

لا شك أن تحرير التجارة والمال من المعالم الرئيسية للعولمة الاقتصادية وثورة المعلومات هي القوى الدافعة للعولمة الاقتصادية ، ولا شك أن ثورة المعلومات قد حققت تقدماً في أفريقيا ولكنه تقدم بسيط ومحدود والدليل على ذلك أن نسبة من يستخدمون الإنترنت في الدول المتقدمة 88% بينما في أفريقيا بنسبة لأتذكر، باستثناء جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى ذلك معاناة القارة الأفريقية من نقص شديد في تصنيع أدوات وبرامج الكمبيوتر محلياً.

زد على ذلك ارتفاع أسعار الكمبيوتر واستخدام الإنترنت في الدول الإفريقية مما يؤثر على تنمية المعلومات وبذلك اتسعت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول الإفريقية في مجال التنمية بصفة عامة ففي كينيا على سبيل المثال انخفضت معدلات النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوياتها منذ استقلالها وقد ذاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية انخفاض أسعار المواد الخام والإنتاج الزراعي وبالتالي تدنى مستوى الخدمات مع عدم كفاءة القطاع الصناعي[15].

هذا وقد أشار تقرير الخبراء الذي قدم إلى الأمين العام السابق كوفي عنان إلى أن البلدان ذات النمو السكاني المرتفع تعاني من هجرة أفرادها، إلى الخارج فالنيجر تعتبر أفقر دولة وبالتالي يهاجر منها عدد كبير يمرون عبر الصحراء حتى جنوب ليبيا والجزائر وهذه الطرق يسلكها الآلاف من الفارقة الزنوج متجهين إلى أوروبا، وقد عانت النيجر من أكبر مجاعة عام 2004م، وهاجر الشباب بسبب تلك المجاعة بحثاً عن فرص عمل توفر لهم لقمة العيش الضرورية وليس لتحسين مستوى المعيشة وعلى الجملة نستطيع أن نقول أن سبب الهجرة الشرعية وغير الشرعية هي أسباب اقتصادية[16].

كما أن مزايا أو مساوي العيش بها أمر نسبي إلى حد كبير فهناك من الناس لا يوافقون على الهجرة أو ليس لديهم المقدرة على تحمل العقبات أوأعدم الرغبة في المخاطرة وهناك من يخاطر ويتحمل العقبات إذن فهي أمر نسبي يختلف من شخص إلى آخر، وبالإضافة إلى ما تقدم توجد مجموعة من العوائق المتداخلة بين كل من منطقتين مناطق الأصل والوصول، وقد تكون هذه العوائق بسيطة حيناً أو صعبة حيناً آخر ويصعب التغلب عليها، وتعد المسافة distance أبرز هذه العوائق وأكثرها آثراً في تحديد حركة الهجرة وحجمها وتكاليف الانتقال. كما أن هناك مجموعة عوامل شخصية كثيرة تؤثر في تشجيع الفرد على الهجرة أو العدول والعزوف عنها، منها على سبيل المثال عمر المهاجر ومدى استعداده لتحمل المشاق والغربة والبعد عن الوطن والأهل ودرجة انتمائه للأسرة والوطن وترابط أسرته، وميوله ورغباته وطموحاته Aspiration واتجاهاته ولغته وتصوره لمدى تكيفه مع المجتمع الجديد وامتلاكه للمهارات المهنية أو الفنية ومدى خوفه من المجهول وسماته Trait الشخصية وما إلى ذلك من العوامل النفسية.

3. أسباب الهجرة غير الشرعية

تتعدد الأفكار والآراء حول دوافع وأسباب الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا، وذلك نتيجة لتعدد وجهات النظر للبواعث المحركة لتلك الهجرة، فعلماء الاجتماع يركزون على البعد الاجتماعي، وعلماء الاقتصاد ينظرون لها نظرة اقتصادية بحتة، وعلماء السياسة Policy ينظرون إليها من زوايا سياسية أما علماء النفس فينظرون إلى العوامل الذاتية أو النفسية لدى المهاجر، وعلماء الجغرافية يركزون على الظروف الجغرافية كما يشير بعض الكتاب إلى عوامل متعددة ومتداخلة تدفع إلى هذا النوع من الهجرة ، إلا أن العامل المشترك في دوافع الهجرة هو انخفاض المستوى الاقتصادي الذي يدفع كثيراً من المهاجرين إلى الاتجاه نحو مناطق الجذب السكاني التي تتوفر فيها العوامل الاقتصادية الكامنة أملاً في تحسين مستوى المعيشة كهدف أساسي.

وتتعدد أسباب الطرد وأسباب الجذب في مجال الهجرة، وقد حدد " بوج " Bouge 25 عاملاً مؤثراً في الهجرة منها 15 عاملاً مرتبطاً باختيار مكان الهجرة و 10 عوامل اجتماعية واقتصادية[17] ونشير إلى بعض هذه العوامل المختلفة منها فرص العمل المتاحة والمهارات الفردية التي يملكها المهاجر والأجور المنخفضة في بلده الأصل، وكذلك يتأثر اختيار مكان المهاجر بتكاليف الانتقال ووجود أقارب أو معارف أو أصدقاء في المهجر والبيئة الجغرافية والتركيبة السكانية وإمكانيات العمل ومدى توافقها مع مهنة المهاجر وكذا المساعدات الخاصة ونقص العمالة في البلد التي يمكن الاتجاه إليها، ومن بين العوامل الاقتصادية الأخرى

الاستثمارات الرئيسية لرأس المال والتغير التكنولوجي والتنظيم الاقتصادي والمساعدات التي تقدم للمهاجر والإمكانيات المحلية والنظم المؤثرة فيها وأحوال المعيشة ومستوياتها ثم بعد ذلك سياسة الدولة في انتقال السكان وهجرتهم محلياً ودولياً.

ويضاف إلى ما سبق عوامل من بينها الضغط السكاني ومعدلات النمو في الدولة وإمكانيات الحصول على أراضي زراعية في مناطق الوفود أو النزوح ووسائل النقل المتاحة والحروب والاختلافات الحضارية ضيف إلى ذلك عوامل المناخ والحرفة أو المهنة التي يمتهنها المهاجر وكذلك الحجم الكلى للدولة فبعض الدول الكبرى تشجع حركة الهجرة خارجها وخاصة إذا كانت فقيرة ما إذا كانت غنية وتحتاج إلى أيد عاملة فتشجع الهجرة إليها، هذا وقد يوجد في بعض الدول عوامل طبيعية تقف حجراً عسراً في وجهة المهاجر كالمرتفعات الجبلية والصحارى أو قسوة برودتها أو شدة حرارتها أو غير ذلك من العوامل.

ونستطيع أن نقول باختصار أن أسباب الهجرة الخارجية تتلخص فيما يلي :

1- الأزمات السياسية أو الدينية التي تؤدى إلى هجرة أو طرد جماعة أو جنس أو حزب أو طبقة اجتماعية غلبت على أمرها، كطرد الشعب الفلسطيني من أرضه عام 1948م بقوة السلاح وحتى أيامنا هذه، فهناك من يهاجر من أجل البحث عن الحرية الفكرية والسياسية أو رغبة من الفرار من الاضطهاد في موطنه الأصلي.

2- حب المغامرة في الأرض البعيدة لتحقيق أهداف ظاهرة أو خفية كاندفاع الصلبين نحو الشرق.

3- تشجيع الهيئات الرسمية للوافدين والنازحين.

4- العنف وما ينشأ عنه من هجرات إجبارية كتهجير الزنوج الأفريقيين إلى العالم الجديد.

5- الحروب والاضطرابات السياسية والفتن الطائفية كما حدث في العراق وغيره من البلاد العربية والأفريقية نتيجة القوة والتهديد والاستيلاء والتدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول إلى جانب الضغط السياسي المحلى.

6- النمو السكاني إذ يتغير التوازن الديموغرافي في العالم بشكل سريع، ومن المتوقع أن يرتفع نصيب الجنوب من سكان العالم إلى 84% بحلول سنة 2025م مقابل 68% في سنة 1960م، وقد كانت نسبة 93% من الأطفال الذين ولدوا في عام 1990م، في العالم النامي وهى نسبة عالية إذا ما قورنت بالدول المتقدمة إذا أن هناك انفجار سكاني يؤدي إلى الهجرة.

7- الأزمات الاقتصادية حيث تحاول فرنسا أن تتخلص من المهاجرين لديها حتى الحاصلين على جنسياتها عن طرق سحب هذه الجنسية وكما تحاول الآن بريطانيا التخلص من المهاجرين إليها كنوع من تقليل الإنفاق نتيجة الأزمة العالمية الحالية.

8- أنعدم الديمقراطية وانتشار النظم الدكتاتورية حيث يساق الناس إلى السجون والمعتقلات بدون أسباب أو محاكمة وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وبالإضافة إلى ذلك فرض عقوبات دولية على مجتمع ما يعد من بين العوامل والأسباب التي تؤدى إلى الهجرة[18] ومن العوامل النفسية.

9- اضطراب أحوال الفرد وعدم تكيف الأسرى أو ما يطلق عليه في علم النفس الحديث بالتفكك أو التصدع الأسرى مما يؤدي إلى ضعف الانتماء الذي يؤدي بدوره إلى الهجرة.

10- اضطهاد رجال العلم والفكر مما يجعلهم يفضلون الهجرة إلى بلدان يشعرون فيها بالحرية الفكرية وتطالعنا قناة الجزيرة بالكثير من اللقاءات معهم بعد نجاحهم في بلاد المهجر وإسهامهم في ثراء الفكر الإنساني بصفة عامة وفى كافة التخصصات.

وإذا ما عدنا بالحديث عن الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية منذ أواخر الثمانينات مما سبب عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها، مما نتج عنه تدهور الأوضاع في كافة الجوانب التي تحيط بالمواطن الأفريقي الذي لم يجد بدأ من أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليتحقق نوعاً من الاستقرار والأمن، ففي العقود الأخيرة، وبسبب الاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة والنزعات الخطيرة، وسوء التفاهم الناشئ بين الدول الأفريقية المتجاورة بسبب الخلاف على الحدود والاستيلاء على الثروات الطبيعية حيث يعود جزء كبير من هذه النزعات والاضطرابات والخلافات إلى مخلفات الاستعمار الأجنبي[19] فالاستعمار الأجنبي قام بنهب خيرات القارة الأفريقية من موارد طبيعية وبشرية ووضع الحدود بين البلدان الأفريقية دون مراعاة الواقع الاجتماعي الأفريقي مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات بين شعوب القارة، كما قام الاستعمار الأجنبي بعقد العديد من الاتفاقات الظالمة غير المتكافئة بهدف الإبقاء على بلدان القارة الإفريقية تابعة له، ولتأكيد هيمنته وسيطرته عليها وتبعيتها له.

ومن المسلم به أن الحروب الأهلية عادة ما تكون سبباً في حالة التدهور والتخلف التي تعيشها معظم دول القارة الأفريقية في الوقت الراهن فعلى سبيل المثال لا الحصر تشير التقارير أن عدد المشردين من الكونغو بسبب الحروب الأهلية قد بلغ حوالي المليونين كما تعد تنزانيا ملجأ لاستقبال موجات متلاحقة من المهاجرين إليها سواء من رواندا أو بور ندى أوالكونغوا، أو نتيجة الحروب الأهلية في تلك الدول، أيضاً الأمر الذي يلقى بثقله على كاهل الاقتصاد التنزاني الذي يعانى من محدودية الموارد هذا وقد أدت الحروب وفساد الإدارة والحكم والصراعات الأهلية من أجل السيطرة على الحكم إلى عدم الاستقرار وعدم تحقيق التنمية والتقدم والتطور للقارة الإفريقية ولاسيما في الأقطار التي ما زالت تسيطر عليها الروح القبلية والعشائرية والنزعات المذهبية والطائفية والأمثلة على ذلك رواندا وبورندي حيث الصراع بين قبيلتي الهوتر والتوتسي الذي أدى إلى هلاك الآلاف من البشر بسبب رغبة كل منهما السيطرة على مقاليد الحكم أما الحروب الأهلية في رواندا وفى بور ندى فقد أدت في عام 1990م – 1996م إلى مئات الآلاف من الضحايا وإلى مئات الآلاف من اللاجئين الذين فروا إلى الدول المجاورة بحثاً عن الحياة الآمنة بعيداً عن أوطانهم، وعاشوا في معسكرات، كثيرا ما كانت تصل إليها يد المحاربين من أجل أن يشعروا بالأمن أو الاستقرار ، وكذلك في كل من أثيوبيا والصومال والسودان كان هناك ما يقارب مليونين من اللاجئين في حركة تبادل بين تلك الدول الثلاث[20].

ومن بين العوامل السياسية المؤدية إلى الهجرة الظروف الطارئة كالحصار الاقتصادي المفروض على بعض البلدان الإفريقية مثل السودان وليبيا وغيرهما حيث كان له أثره السلبي على السكان بصفة عامة والأطفال والشيوخ إذ أدى إلى كثير من وفيات الأطفال أو إعاقتهم ووفيات كبار السن مما دفع الكثير إلى الهجرة للتخلص من الآثار السلبية للحصار الاقتصادي.

وفى بداية الحرب الأهلية في ساحل العاج عام 2002 طرد مئات الآلاف المهاجرين من غرب أفريقيا إلى أوطانهم الأصلية الأكثر فقراً هذا وقد أدت التدخلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بقيادة نيجيريا ومالي وغانا إلى العديد من الحروب، وفى هذا الإطار وقع التدخل في الكونغو طوال عام 2002 م كما حدث تدخل بمعاونة نيجيريا في ساحل العاج في شهر أكتوبر عام 2002 م وفى شهر مارس 2004 تم القبض على مجموعة تخريبية من أصل أمريكي من قبل السلطات الزيم بأبوية وكان في حوزتهم شحنة من الأسلحة وكان لهذه المجموعة برنامج تخريبي ضد زيمبابوي . ومن خلال ما تقدم يتضح أن العوامل السياسية من أهم العوامل المؤثرة بشكل كبير في عصرنا الحالي، بل أن تأثيرها أصبح يفوق العديد من العوامل الأخرى، فبينما لم تنته الحرب

الأهلية في أنجولا نجد أنها اندلعت بين القبائل في الصومال، كما تصاعد القتال بين أبناء السودان بين الشمال والجنوب وانتهى بالانفصال بينهما، وفي عام 2008 عمت الفوضى في كينا بسبب الصراع على السلطة فهذه الاضطرابات المتعددة كانت سبباً في إثارة الخوف والفزع من استمرار هذه الاضطرابات والنزعات وسوء التفاهم الداخلي لدول القارة الإفريقية والدول المجاورة الذي يؤدى بدوره إلى زيادة الهجرة غير الشرعية، وعلى كل حال نستطيع القول أن العامل السياسي يلعب دوراً خطيراً في هذه الظاهرة بفضل ما يعانيه المواطن الإفريقي من ظلم وإجحاف وإهدار حقوقه الإنسانية ما يجعله مضطر إلى أن يلجأ للهجرة الشرعية أو غير الشرعية ويغامر بحياته في سبيلها.

–الأسباب الاجتماعية والنفسية

تتمثل الأسباب الاجتماعية والنفسية الطاردة في مجموعة الظروف التي لا يستطيع الإنسان أن يحقق الإشباع الكامل أو هي محاولة الهروب من مواقف غير مرغوب فيها إلى مواقف تحقق هذا الإشباع أو هي عدم مقدرة الفرد تحمل الظروف التي تمر بها بلاده وبالتالي لا يحدث التكيف الاجتماعي أو النفسي فيبحث الإنسان عن مكان يحقق له ما يصبوا إليه ولو بدرجة نسبية[21]. وهذا يعد عامل نفسي في المقام الأول.

أما الأسباب الاجتماعية فالهجرة في بعض المناطق الأفريقية تعتبر من بين الطقوس التي لابد من ممارستها فمثلاً في بعض قبائل شرق أفريقيا الشاب لا يصبح مؤهلاً للزواج إلا إذا بعد مدة من الاغتراب عن وطنه الأصلي، وبعد أن يصل الشاب إلى سن البلوغ قد يسافر الأب إلى أماكن تتوافر فيها فرص عمل من أجل أن يساعد نجله في تكاليف الزواج. إلى جانب حب المغامرة وتحدى المجهول تعد من بين الأسباب النفسية والاجتماعية للهجرة كما يؤثر حجم الأسرة وموقعها الاجتماعي وعمر المهاجر وما إلى ذلك من الأسباب الاجتماعية مثل محاكاة بعض الأقارب والأصدقاء الذين هاجروا من قبل وهناك أسباب شخصية منها نظرة الإنسان إلى مفهوم Connotation الهجرة والاغتراب والتغير وقبوله أو رفضه قد تدفع البعض إلى هجرة مسقط رأسه، وقد يلعب طموح الفرد وحبه للسفر إلى الهجرة كما يؤثر مشكلة الإسكان في عملية الهجرة وفي تقرير لمركز الدراسات السياسية ولاستراتيجية بالأهرام المصرية لعام 2004م، أشار إلى أن عدد المصابين بالإيدز في أفريقيا يصل إلى 63% من نسبة المصابين في العالم بأسره وبالتالي تلعب الأسباب الاجتماعية والنفسية والشخصية والصحية دوراً خطيراً في ظاهرة الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة.

الأسباب الديموغراطية :

تعد الأسباب الديموغراطية من بين العوامل المحفزة للهجرة، فارتفاع عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة والظروف السياسية والاقتصادية السيئة للقارة الأفريقية أدى إلى الهجرة إلى أوروبا، وتمثل الفروق الديموغراطية فيما يتعلق بارتفاع نسبة الخصوبة وانخفاض وفيات الأطفال، والتركيبة العمرية التي غالباً ما توصف بأنها من الشباب لها أثرها كعامل طرد.

أما قلة عدد السكان وانخفاض معدل النمو السكاني وانخفاض نسبة الخصوبة في مناطق الاستقبال تعد من العوامل الجاذبة.

فعلى سبيل المثال فإن إيطاليا نسبة الخصوبة بها تصل إلى 1.3 طفل لكل امرأة، وفي ألمانيا تصل إلى 1.4 طفل لكل امرأة ، مما يجعل هذه البلدان في حاجة إلى مزيد من المهاجرين خشية تفشى ظاهرة الشيخوخة[22].

والجدول الآتي يوضح عدد السكان ومعدل المواليد والوفيات ومتوسط الأعمار، وذلك حسب التوزيع الإقليمي لقارة أفريقيا وطبقاً لمعطيات عام 1990م[23].

الإقليم	عدد السكان مليون نسمة	معدل المواليد	معدل الوفيات	الفرق بين معدل المواليد والوفيات	متوسط العمر
شرق أفريقيا	197	%4.8	%1.5	%3.3	53
وسط أفريقيا	70	%4.6	%1.4	%3.1	52
غرب أفريقيا	194	%4.7	%1.5	%3.2	51
شمال أفريقيا	140.6	% 3.4	%0.9	%2.5	61
جنوب أفريقيا	41	%3.2	%0.9	%2.3	62
مجموع القارة	642.6	%4.14	%1.2	%3.08	55

والجدول الآتي يوضح معدل نمو السكان في بعض البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة من عام 1995 إلى عام 2000م.

الدولة	**النسبة المئوية للنمو السكاني**
غانا	%4.4
نيجيريا	%4.8
سيراليون	%4.4
إيطاليا	%0.2
فرنسا	%0.5
ألمانيا	%0.3

ويلاحظ من خلال الجدول السابق التفاوت الكبير بين معدلات النمو السكاني بين الدول النامية والدول المتقدمة، مما يمكن معه القول أن هذا التفاوت سبب من أسباب الهجرة كما أن الضغوط الديموغرافية التي يغديها النمو السكاني السريع في البلدان الأفريقية وكثافة السكان وتزايد الضغوط على الأراضي الزراعية وتعرها للتصحر نتيجة للتغيرات المناخية كل ذلك يدفع إلى الهجرة ، وأوضح مثال على ذلك هو الهجرة من بور ندى ورواندا وجنوب شرق نيجيريا إلى بلدان أخري.

والجدول التالي يوضح عدد سكان الدول الإفريقية من عام 1977م،حتى عام 1990م، وتوقعات عدد السكان لعام[24]،2020م.

تقديرات عدد السكان عام 1977ف		تقديرات عدد السكان عام 1990ف	تقديرات عدد السكان عام 2020ف
شرق إفريقيا	51.400.000	196.873.000	478.868.000
بوروندي	4.100.000	5.472.000	11.950.000
جزر القمر		550.000	1.510.000
أوغندا	12.150.000	18.704.000	84.101.000
تنزانيا	16.250.000	27.318.000	75.485.000
زامبيا	5.500.000	8.452.000	23.286.000
زيمبابوي	6.900.000	9.709.000	20.870.000
جيبوتي	210.000	409.000	979.000
أثيوبيا	30.000.000	49.240.000	114.313.000
سيشل		69.000	83.000
الصومال	3.700.000	7.497.000	16.905.000
كينيا	14.500.000	24.031.000	69.799.000
مدغشقر		12.004.000	30.272.000
مالاوي	5.350.000	8.754.000	22.278.000
موريشيوس		1.082.000	1.391.000
موزمبيقي	9.920.000	15.656.000	32.593.000
رواندا	4.400.000	7.237.000	17.196.000
غرب إفريقيا	146.850.000	193.702.000	460.383.000
بنين	3.200.000	4.630.000	11.369.000

يلاحظ زيادة مطردة في عدد السكان ومساحة الأرض هي نفسها مما يزيد من الكثافة السكانية مما يضطر معه سكان معظم سكان هذه الدول إلى الهجرة غير الشرعية ومعنى ذلك أنه من المتوقع في المستقبل أن تزداد هذه الظاهرة وتتفاقم آثارها على كل من البلدان المصدرة لها والمستقبلة كل حسب ظروفه[25].

-الأسباب الجغرافية

لا شك إن البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية كالفيضانات والثورات البركانية والزلازل والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة، حيث إن كثير من الدول الإفريقية تتعرض لموجات من الجفاف تلك التي تحدث

اختلال خطيراً ينعكس سلباً على الحياة الإفريقية فالدول الإفريقية الواقعة في نطاق حزام الجفاف غالباً ما تعاني من المشاكل مثل السنغال الذي تسبب موقعه الجغرافي في إلحاق خسائر فادحة بالقطاع الزراعي وقدرة هذه الخسائر بحوالي 140 مليون في عام2000م، وفي جنوب شرق نيجيريا ومالي والنيجر وبعض أجزاء من جنوب أفريقيا أنخفض الإنتاج الزراعي نتيجة استخدام الأراضي الزراعية بطريقة مفرطة فأصبحت التربة فقيرة بالمواد والعناصر التي تحتاجها المحاصيل الزراعية، وغني عن البيان أن الكوارث الطبيعية تدمر الممتلكات والمشاريع، بل وتقضي على بعض الحيوانات مما يضر السكان إلى الهجرة الخارجية بحثاً عن فرص عمل واستقرار. هذا وقد تؤدي السيول والأمطار الغزيرة إلى اختلال التوزيع السكاني، ود على ذلك أن موجات الجفاف يعقبها اسراب من الجراد من التي ظهرت في السودان وأثيوبيا وتشاد والجزائر والمغرب ودول غرب أفريقيا عام 1993م[26]، ونخلص من ذلك أن العوامل الجغرافية والمناخية لها دورها في الهجرة غير الشرعية.

4. رؤية الباحث لعلاج الظاهرة:

يطرح الباحث رؤية واقعية ممكنة – من خلال وجهة نظره – لعلاج مشكلة الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا تتمثل في:

- إحداث تنمية مستدامة في غرب وشرق إفريقيا تحديدا، والتخطيط لاستيعاب العمالة المتخصصة والعادية في مختلف المشروعات الصناعية والزراعية.
- تعهد الدول الدائنة والصناعية الكبرى بالتنازل عن جميع مديونيات الدول الأفريقية المدينة من خلال استفادة هذه الدول الدائنة من مجموعة مميزات وتسهيلات تمنح لهم من خلال عمليات التصدير والاستيراد والمشروعات الصناعية الكبيرة.
- زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية من خلال منظومة إصلاح سياسي واقتصادي تقوم بها الدول الأفريقية بغرض جذب الاستثمار وذلك من خلال توفير بيئة آمنة سياسيا واقتصاديا للمستثمر الأجنبي.
- التوجه نحو تصدير المنتجات النصف مصنعة أو المصنعة والحد من تصدير المواد الخام كلما أمكن.
- إعطاء إفريقيا المكانة السياسية الملائمة على الساحة الدولية وأن يكون لها نسبة تمثيل معقولة في صناعة واتخاذ القرار الدولي لكون أهميتها الجغرافية والسكانية والزراعية والصناعية وعدم تهميشها سياسيا.

خلاصة البحث:–

خلص هذا البحث إلى أن هناك عوامل وأسباب مؤثرة في تزايد الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا مع طرح الباحث لرؤية مستقبلية للحد أو القضاء على هذه الظاهرة.

– ترسيخ مبادئ الدين الإسلامي في شعور ووجدان المهاجر المسلم والمواطن الليبي ونشر الوعي بمخاطر التعامل مع مهربين البشر والمهاجرين غير الشرعيين.

– إقامة مناطق صناعية داخل ليبيا تستوعب الفائض من العمالة المهاجرة وإحداث تقدم في كافة الصناعات المختلفة وفى نفس الوقت تعالج ظاهرة البطالة بين الشباب الليبي.

– إقامة مراكز تدريب للمهاجرين بعد تصنيفهم وتوزيعهم على الأعمال التي تتفق مع قدراتهم وإمكانياتهم ورغباتهم واستعداداتهم وبالطبع بعد التوقيع الكشف الطبي عليهم والتأكد من خلوهم من المراض المعدية.

– عقد ندوات عن الهجرة في مختلف المؤسسات التعليمية والتربوية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية والاقتصادية والأمنية.

– عقد مؤتمرات على المستوى المحلي والعربي والإفريقي والدولي للحد من تفاقم هذه الظاهرة وما تحدثه من مخاطر على المواطنين في دول العبور وكذلك العلاقات الدولية.

– على الدول المصدرة تقوم بمنع رعاياها من الهجرة وحراسة حدودها مع ليبيا، وبذلك تكون عملية حراسة الحدود قد توزعت على أكثر من دولة مجاورة لليبيا.

– ضرورة إسهام الدول الأوروبية المتضررة في تنمية دول العبور ودول المصدر في القارة الإفريقية ونعني التنمية الشاملة والمستديمة حتى تستطيع تلك الدول أن تستوعب عمالتها داخل دولها.

– فض المنازعات السياسية والطائفية داخل دول القارة الإفريقية وإسهام الدول العربية والإفريقية في عملية التنمية.

– ينبغي تعزيز أمن المناطق الحدودية بكافة الطرق الحديثة من عدسات مراقبة وغيرها من المعدات لتزويد حرس الحدود بها من آجل القضاء على التسلل واختراق الحدود.

– تشكيل فرق ولجان علمية وطبية واجتماعية وأمنية وإدارية تعمل على إعادة تنظيم المهاجرين.

- يجب على الدول المصدرة للهجرات أن تعمل للمحافظة على الكفاءات الموجودة بها.
- العمل على جذب الكفاءات الوطنية الموجودة في الخارج، من أجل أخذ النصح والمشورة منهم.
- التزام كل من البلد الأصل وبلد المهجر بعدم تقديم إغراءات من قبل الدول المستقبلة للمهاجرين.
- احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها وعدم تسيس التعليم أو عسكرته، وأعضاء الهيئات الأكاديمية والعلمية حرية الوصول إلى مختلف العلوم والمعارف وتمكينهم من تطويرها وتبادل المعلومات، والأفكار والدراسات.
- إعادة النظر جذرياً في سلم الأجور والرواتب التي تمنح للكفاءات العلمية، وتقديم حوافز مادية ترتبط بالبحث والإنتاج العلمي.
- تقديم التسهيلات الضريبية على المختبرات والأجهزة العلمية.

المراجع

1- سعيد، اللاوندي. 2007م. الهجرة غير الشرعية. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. صـ 10.

2- حامد. عبد السلام زهران. 2002 م. الصحة النفسية. عالم الكتب. القاهرة. ط5. ص 126. ص127.

3- أبو عيانه، فتحي محمد. 2000م. جغرافيا السكان. ط5. دار النهضة العربية. بيروت. لبنان. ص 295.

4- النجار، فاطمة الهادي. 2000م. جغرافيا السكان. ط5. دار النهضة العربية. بيروت. لبنان. ص295.

5- حامد، ناصر. 2005م. إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي. مجلة السياسة الدولية. العدد 159 جـ 40، صـ 150.

6- حسن، محمد حسن صادق. 1998م. الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي. دراسة ميدانية على قريتي خزام. والعيايشا. بمحافظة قنا. مصر رسالة ماجستير غير منشورة. قسم الاجتماع. كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي. صـ 48-50-325.

7- غانم، عبد الله عبد الغني. 2002م. المهاجرون دراسة سوسيوانثروبولوجية. ط2. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية، مصر. صـ 25.

8- عواد، رياض. 1995م. هجرة العقول. دار الملتقى للنشر. لبنان، بيروت. ص76.

9- الجوهري، يسري. 1990م. جغرافية السكان. منشأة المعارف، الإسكندرية. مصر.ط3.ص180.

10- عبدالرازق، عادل. 1993م. دور منظمة الوحدة الافريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية. رسالة دكتوراه غير منشورة. معهد البحوث والدراسات الافريقية. القاهرة. ص155.

11- أب. 1998م. النمو والتنمية، ترجمة قاسم عبد الرضاء الدجيلى، علي عبدالعاطي، إدارة المطبوعات والنشر. طرابلس، ليبيا. ص571.

12- عطية. 2006م. التنمية في إفريقيا في مواجهة العولمة إشكاليات الحاضر وآفاق المستقبل. مجلة أكاديمية العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد1. صـ 104.

13- خيشم، مصطفى عبد الله. 1993م. دور صندوق النقض الدولي في إدارة الديون الدولية. دراسة حول دور جنوب الصحراء الأفريقية. مجلس البحوث الاقتصادية. جـ5. العدد الأول والثاني. بنغازي. الهيئة القومية للبحث العلمي. صـ 185.

14- شبكة المعلومات الدولية. قرارات استراتيجية عن وضع أفريقيا الحالي ومكانتها الدولية. مرجع سابق. ص 6
الموقع www . Ahram, org. / ag / acpss

15- الزواوي ، خالد.2004م . البطالة في الوطن العربي المشكل والحل. مجموعة النيل العربية. القاهرة. صـ71.

16- شبكة المعلومات. التفسيرات العامة لظاهرة الهجرة ليست كافية. مقال لدومنيك جونسون تافيس.
www. GANTARA.DE/WEB. Com

17- Bogue, D.J. <<Internal Migraticn >> in Hauser P.m. and Ducan,ok., rds, the study of population, chicago: the universty of chicago press 1990 . P . 73

18- الفيل ، محمد رشيد. 2000م. الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا. ط1. الأردن. دار مجدلاوي. ص 41-42.

19- شعراوي، حلمي. 2004م. أفارقة وعرب في مهب الريح. ط1. دار الأمين. القاهرة. ص 31.

20- إسماعيل، أحمد على. 1997م. أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية. ط 8. دار الفجالة. القاهرة. ص 102. ص 104.

21- السيد، عبد المعطى. 2006م. علم اجتماع السكان. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر. ص 325.

22- صالح، ربيع كمال كردى. 2005م. الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجة المصريين الريفيين إلى إيطاليا دراسة أنثروبولوجية بمحافظة الفيوم. رسالة دكتوراه غير منشورة قسم علم الاجتماع. جامعة عين شمس. القاهرة. مصر. ص11-12.

23- سعيد، إبراهيم أحمد. 1993م. أفريقيا جنوب الصحراء دراسة في الجغرافيا الإقليمية. ط2. مطابع الوحدة العربية. الزاوية، ليبيا. ص 70.

24-المخادمى، عبد القادر رزيق. 2005 م. الانفجار السكاني في العالم من تحديات العولمة إلى الفجوة الرقمية. دار الفجالة القاهرة. ص 44. ص45.

25- جوزيف، نيكولاس. 1999م. المهاجرون من غرب أفريقيا في مدينة طرابلس أسباب هجرتهم وآثارها. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية. جامعة الفاتح سابقاً. طرابلس، ليبيا. ص25-28.

26- عبدالرازق، عادل. مرجع سابق. 1993م. ص240.